

الفصل الثالث

الشيعة والنص

١ - إثبات الشيعة للنص

ذكر الشيعة النص على إمامة علي ، رضى الله عنه ؛ وقد اتفقوا على النص الخفى ، واختلفوا فى النص الجلى ، فاثبتته الإمامية دون الزيدية ، إلا أن الزيدية قد ردت على الإمامية فى فساد القول بالنص الجلى لعدم وجود ما يثبت زعمهم .

قال الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) فى كتابه « نصرة مذاهب الزيدية » : « الذى يدل على فساد هذا القول ، أن الأمر لو كان على ما ذهبوا إليه ، لوجب أن يكون لنا طريق إلى معرفة هذا النص الجلى ، حتى يصح أن يكلف العلم به ، وطريق ذلك لا يخلو من وجهين .

— إما أن تكون الضرورة أو الاكتساب ، وفى علمنا بانتفاء هذين الطريقين دليل على فساد قولهم أن طريق معرفة الأئمة هو النص الجلى ، على الوجه الذى يذهبون إليه^(١) . يعنى لا ضرورة عقلية ولا نص يدعو لذلك غير إفكهم .

فإذا كان كان طريق معرفة النص الجلى هو العلم الضرورى ، لوجب لنا مشاركة الإمامية فى العلم به ، إذا أن كل علم ضرورى لابد من معرفته كالعلم بالأحداث التاريخية ومواقع البلدان والمدن ..

أما إن كان طريق العلم به هو الاكتساب عن طريق الأخبار ، فهو ما لا دليل عليه ، وما تدعيه الإمامية من أخبار ، ادعت تواترها على طريقتهم فى إثبات التواتر فاسدة . لأن التواتر إن كان قد ثبت لمتأخريهم فلم يكن كذلك فى المتقدمين منهم ، ولا يمكن تبين أن أحداً من الصدر الأول قد أعقد هذا النص على الوجه الذى يذهبون إليه ، فاخبار الآحاد ظنية الدلالة والنقل ، ولا تفيد علماً قطعياً ، وإن تواترت فى القاعدة بعد ذلك .

ولتحديد زمن بعينه انتشر فيه القول بالنص الجلى ، يقول الصاحب إنه حتى زمان

(١) الصاحب بن عباد : الزيدية ٤ ص ١٩١ ، تحقيق د / ناجى حسن - بيروت